دور قطاع التأمين المصري فى تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادى والاجتماعى والبيئي

د. عيد أحمد أبو بكر *

تاريخ الاستلام: 15 مايو 2024 تاريخ القبول: 30 مايو 2024 تاريخ النشر: 24 يونيو 2024

مستخلص:

يرتبط قطاع التأمين بشكل وثيق بتحقيق اهداف التنمية المستدامة سواء من الناحية الاقتصادية او من الناحية الاجتماعية او من الناحية البيئية، وهو الامر الذى القى بظلاله على نشاط التأمين فى مختلف دول العالم ومنها مصر، ويحتل قطاع التأمين موقعاً استراتيجياً بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث أنه يوفر الحماية الاقتصادية المناسبة لموارد المجتمع البشرية والمادية، وبذلك يعتبر الدرع الواقي من أية هزات قد تواجه الاقتصاد القومي، ويؤدي دوراً رئيسياً في نمو واستقرار القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما يساهم بصورة فعالة في تحقيق أهداف خطط التنمية المستدامة، ويرجح ذلك لما يمثله هذا القطاع من ثقل مالي نتيجة للدور البارز الذي تقوم به شركات التأمين في تجميع المدخرات الوطنية.

تلعب صناعة التأمين دوراً حيوياً في إدارة الأخطار سواء للأفراد أو المؤسسات وحتى تبقى تلك الصناعة قائم وناجحة، ينبغي الاستجابة على وجه السرعة للقضايا البيئية وتغيرات المناخ والتوجه المتزايد نحو الاستدامة والاقتصاد الأخضر والأنشطة الخضراء كما أن لصناعة التأمين دراً حيوياً لا يمكن إغفاله، كجزء رئيسي من القطاع المالي غير المصرفي في أي دولة، في تنمية الاستثمارات وحماية الأشخاص

* الاستاذ بقسم الرياضات والتأمين - وكيل كلية التجارة لشئون التعليم والطلاب جامعة بنى سويف – مصر

Prof_eideg@yahoo.com

والممتلكات والحفاظ على الثروة الاقتصادية، بجانب دعم خطط التنمية المستدامة على كل المستويات .

وتعتبر قضية الاستدامة من القضايا الهامة حول العالم فى مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما ان هناك بعض التحولات التى تفرض على جميع دول العالم ان تتبنى تطبيق ممارسات تحقيق التنمية المستدامة فى اقتصادياتها ومؤسساتها وبما يحافظ على بيئتها ومواردها للاجيال القادمة، فقد فرضت الاستدامة العديد من التغيرات على صناعة التأمين، وكانت هيئة الرقابة المالية والاتحاد المصري للتأمين من المبادرين للتكيف مع تلك التغيرات، مع مراعاة الظروف المحيطة بالاقتصاد المحلي والبيئة المحلية . وقد اكتملت بالفعل على أرض الواقع بعض الإنجازات في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل عام، والتأمين المستدام بشكل خاص . ولذا فان هذا البحث يهدف الى بيان تفاعل قطاع التأمين المصرى مع المتغيرات العالمية والاقليمية والمحلية المصاحبة لتبنى ممارسات الاستدامة.

الكلمات المفتاحية:

التنمية المستدامة، مبادئ التأمين المستدام، التأمين والتنمية المستدامة.

المقدمة وطبيعة المشكلة:

يحتل قطاع التأمين موقعاً استراتيجياً بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث أنه يوفر الحماية الاقتصادية المناسبة لموارد المجتمع البشرية والمادية، وبذلك يعتبر الدرع الواقي من أية هزات قد تواجه الاقتصاد القومي، ويؤدي دوراً رئيسياً في نمو واستقرار القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما يساهم بصورة فعالة في تحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية، ويرجح ذلك لما يمثله هذا القطاع من ثقل مالي نتيجة للدور البارز الذي تقوم به شركات التأمين في تجميع المدخرات الوطنية مما يتطلب من هذه الشركات درجة عالية من الكفاءة المالية، ويلقي العبء والمسئولية على هيئة الرقابة المالية في تحقيق التزاماتها تجاه حملة الوثائق وحماية لحقوقهم، وتجاه شركات التأمين ضماناً لاستمراريتهم في السوق وتحقيقهم لمستوى مرتفع من الأرباح.

يعمل في سوق التأمين المصري 39 شركة تأمين مباشر بالإضافة إلى الشركة المصرية لضمان الصادرات والجمعية المصرية للتأمين التعاوني، حيث نجد أن هناك شركتان تأمين مباشر قطاع اعمال عام احداهما تمارس تأمينات الاشخاص والاخرى تمارس تأمينات الممتلكات والمسئوليات، 15 شركات تأمين مباشر - قطاع خاص- تمارس تأمينات الاشخاص، 22 شركات تأمين مباشر- قطاع خاص- تمارس تأمينات الممتلكات والمسؤوليات. (الكتاب الاحصائى السنوى عن نشاط التـأمين فى مصر، الهيئة المصرية للرقابة على التأمين: 2022/2021).

تلعـب صـناعة التـأمين دوراً حيويـاً فـي إدارة الأخطـار سـواء للأفـراد أو المؤسسـات، وحتـى تبقـى تلـك الصـناعة قـائم وناجحـة، ينبغـي الاسـتجابة علـى وجـه السرعة للقضـايا البيئيـة وتغيـرات المنـاخ والتوجـه المتزايـد نحـو الاسـتدامة والاقتصـاد الأخضـر والأنشـطة الخضـراء، كمـا أن لصـناعة التـأمين دراً حيويـاً لا يمكـن إغفالـه، كجزء رئيسي من القطاع المالي غير المصرفي في أي دولـة، فـي تنميـة الاسـتثمارات

وحماية الأشخاص والممتلكات والحفاظ على الثروة الاقتصادية، بجانب دعم خطط التنمية المستدامة على كل المستويات .

وقد كان لزاماً على قطاع التأمين المصري، بدوره، مواكبة تطبيق ممارسات التنمية المستدامة في مجالات التأمين وإدارة الخطر، للمساهمة في تحقيق خطط التنمية المستدامة للدولة المصرية . والوصول إلى الشمول التأميني، كجزء من الشمول المالي، أحد المستهدفات الأساسية لتلك الخطة هذا بالإضافة إلى الدور المؤثر الذي يمكن أن يلعبه القطاع في حماية البيئة، والحد من المخاطر البيئية، وتشجيع الاستغلال الفعال، من منظور مستدام، للموارد الطبيعية، ودعم مشاريع الطاقة للاستدامة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

الدراسات السابقة :

اولا: الدراسات العربية :

1- دراسة بدوي، هدى محمد السيد،(2020):

وقد هدفت الدراسة الى لقاء الضوء على أهمية القطاع الزراعي وإدارة الأخطار التي تواجهه، ودراسة تجارب بعض الدول في هذا المجال، وكذلك بناء نموذج اكتواري لتسعير منتجات التأمين الزراعي .، وكان من اهم النتائج التى توصلت اليها تزايد الاهتمام في الفترة الأخيرة بإدارة الأخطار في القطاع الزراعي وخدمات التأمين الزراعي، وكذلك اقتراح نموذج لتقدير أسعار التأمين ومستويات التغطية للمحاصيل بمناطق مختلفة من الجمهورية . وقد اوصت الدراسة بأن تشتمل أي دراسة جدوى لمشروع زراعي على جزء خاص بإدارة الأخطار الزراعية، وكذلك فرض التأمين إجبارياً على المحاصيل التي تتسم بارتفاع درجة الخطورة . وكذلك تطوير نظم إدارة بيانات الأخطار الزراعية، والرصد والإنذار المبكر، وكذلك تخصيص نسبة من

موارد الدولة لدعم عملية إدارة الأخطار، باعتبارها مفتاحاً للتنمية المستدامة، وكذلك تنمية الوعي بالتأمين الزراعي، والاستفادة من التجارب في هذا المجال .

2- دراسة بوزيتونة، دنيا وبوقنة، صبرينة، (2020):

هدفت الدراسة الى تبيان مجالات نشاط مؤسسات التأمين التكافلي والدور التنموي الذي تلعبه، وكذلك إبراز أثر نشاط مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة في السودان .، وكان من اهم النتائج التى توصلت اليها الدراسة ان السودان أول من طبق التأمين التكافلي إلا أنه لم يحقق ما حققته لدول الأخرى التي طبقته . وهذا يرجع إلى عدة معوقات أهمها ضعف السياسة الاستثمارية لقطاع التأمين. وكذلك حداثة التجربة وصغر حجم مؤسسات التأمين التكافلي لم تمكنها من الاهتمام الكافي بالجانب البيئي وبالتالي لا تعمل في ظل ضوابط الاستدامة . وقد اوصت الدراسة بأن يتم توحيد نصوص ومصطلحات وثائق التأمين التكافلي المختلفة التي تستخدم أو من المحتمل استخدامها في أسواق التأمين المختلفة العربية والإسلامية وتعميمها على جميع شركات التأمين .وكذلك العمل على تشجيع استثمارات مؤسسات التأمين التكافلي التي تخدم الجوانب البيئية .

3- دراسة لبرش سارة وإدريس رشيد، (2021):

هدفت الدراسة الى إبراز كيفية مساهمة التأمين في تحقيق متطلبات قضية التنمية المستدامة، من خلال دراسة حالة على مجمع أليانز، وكان من اهم النتائج التى توصلت اليها الدراسة ان استطاعت أليانز دمج معايير حوكمة الاستدامة الثلاثية Environmental, Social and Governance (ESG) في قلب إستراتيجيتها، كما اتخذت أليانز مجموعة من الإجراءات التي تم تطبيقها للعمل بمبادئ التأمين المستدام منها : استحداث منتجات تأمينية مستدامة وتطوير المنتجات التقليدية بإدخال عنصر الاستدامة بها، وكذلك على الطاقات النظيفة والمباني الخضراء، والاستعمال

العقلاني للورق والكهرباء، والعمل على تحفيز الاستثمارات الخضراء من خلال العمل مع الشركات التي تحترم معايير (ESG) ، وكذلك إعداد تقارير لسير تقدم تنفيذ مبادئ التأمين المستدام على موقع المجمع للدلالة على تطبيق المساءلة والشفافية . وقد اوصت الدراسة بأن يتم العمل على إدراج مبادئ التأمين المستدام ضمن إستراتيجية وثقافة بيئة شركات التأمين وإعادة التأمين الجزائرية، كذلك تعزيز آليات الاتصال مع ضرورة التعاون والاقتداء بالشركات لعالمية الزائدة في مجال تطبيق التأمين المستدام، وكذلك إقامة وتنظيم دورات تكوينية متخصصة للمديرين وعمال الشركات لتحسيسهم بأهمية قضايا التنمية المستدامة وتعريفهم بمبادئ التأمين المستدام .

4- دراسة زربيط، هاجر، وآخرون (2022):

هدفت الدراسة الى إبراز أثر نشاط مؤسسات التأمين التكافلي على التنمية المستدامة في الدول محل الدراسة . وكان من اهم النتائج التى توصلت اليها الدراسة ان هناك جهود مبذولة لتحقيق التنمية المستدامة في الدول محل الدراسة (ماليزيا، والمملكة العربية السعودية والجزائر) كانت الجزائر أقلها تقدماً في هذا المجال، وكذلك يوفر قطاع التأمين في الدول محل الدراسة فرصاً تشغيلية تساهم في التنمية الاجتماعية . كما تقدم مؤسسات التأمين التكافلي تغطيات تأمينية للمحاصيل الزراعية من أخطار الكوارث الطبيعية. وقد اوصت الدراسة بأن يتم بحث آفاق وتحديات الاستثمار في مؤسسات التأمين التكافلي في ظل ضوابط الاستدامة، وكذلك العمل على تعظيم مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية الريفية المستدامة.

5- دراسة محمد عبد اللطيف زايد، (2022):

استهدفت الدراسة تقديم مسحا مرجعيا للمفاهيم الاساسية فى مجال الاستدامة، والدراسات التى تمت فى مجال التأمين المستدام، وبيان تفاعل قطاع التأمين المصرى

مع المتغيرات العالمية والاقليمية والمحلية المصاحبة لتبنى ممارسات الاستدامة حول العالم، وانعكسات الاستدامة على قطاع التأمين المصرى.

ثانيا: الدراسات الاجنبية :

1- دراسة Gatzert, N., et al. (2020):

وقد هدفت الدراسة الى استعراض مخاطر الاستدامة والفرص القائمة لصناعة التأمين، ومناقشة كيفية تعامل شركات التأمين مع تلك المخاطر والفرص . وكان من اهم النتائج التى توصلت اليها الدراسة أن تغير المناخ يمثل عاملاً مهماً في مخاطر الاستدامة، لكنه ليس العامل الوحيد، وكذلك أن نقص البيانات والمعرفة من العوائق الرئيسية لتحسين الاستدامة في شركات التأمين . وقد اوصت الدراسة بأنه يجب على شركات التأمين إتباع نهج أشمل في إدارة مخاطر وفرص الاستدامة، وكذلك إتباع مبدأ الشفافية بين الشركات فيما يتعلق بنهج الإدارة المستدامة .

2- دراسة Alqubasi, K. & Nobanee, H. (2021):

وقد هدفت الدراسة الى تناول أثر الاستدامة على أداء شركات التأمين . وكان من اهم النتائج التى توصلت اليها الدراسة أن ممارسات الاستدامة ESG تزيد من الاستقرار المالي لشركات التأمين، وأن أكثرها تأثيراً في هذا الصدد هي العوامل البيئية الاجتماعية، في حين لـــم يكن للحوكمة نفس القدر من التأثير، كذلك أن الرباط بين الاستدامة وشركات التأمين على الحياة أقوى من نظيره في شركات التأمينات العامة . وقد اوصت الدراسة بأنه يجب على شركات التأمين النظر إلى مخاطر الاستدامة والإمكانيات والفرص المترتبة عليها من منظور واسع، كذلك بحث كيفية تأثير الاستدامة على ربحية شركات التأمين.

3- دراسة Popa A, et al. (2021) :

قد هدفت الدراسة الى تحديد العوامل المؤثرة في ميزانيات التأمين الاجتماعي المستدام، مع الأخذ في الاعتبار السياسات المالية المطبقة في ستة بلدان بوسط وشرق

أوروبا وخصائص أسواق العمل بها . وكان من اهم النتائج التى توصلت اليها الدراسة أظهرت النتائج أن ميزانيات التأمين الاجتماعي تعتمد بشكل أساسي على مستويات الأجور، واشتراكات التأمين الاجتماعي الإجباري، ومعدل البطالة، ومؤشر التنمية البشرية . وقد اوصت الدراسة بأن هناك حاجة إلى تحسين الأجور، وتطبيق سياسات مالية مستدامة مستقرة، والاهتمام بتنمية مهارات قوة العمل للمساهمة في النمو الاقتصادي المستدام وتمويل نظم الحماية الاجتماعية .

4- دراسة Terdpap-ong K. and Rickards RC. (2021) :

قد هدفت الدراسة الى دراسة المرونة المالية والقدرة على الاستدامة لشركات التأمينات العامة في تايلاند في ظل كوارث الفيضان . وكان من اهم النتائج التى توصلت اليها الدراسة بدراسة آثار كارثة فيضانات 2011 الشهيرة، أظهرت النتائج التأثر الكبير لشركات التأمينات العامة الذي استمر لأكثر من عامين دون أن تستعيد الشركات قدراتها المالية بالكامل، حيث تبين من نتائج (DEA) Data Envelopment Analysisأن هناك انخفاض واضح في كفاءة شركات التأمين في فترة ما بعد الفيضان . وقد اوصت الدراسة بأن أن تهتم شركات التأمين، بشكل دوري بتحسين الكفاءة وجودة مؤشرات الأداء المالي المستدام، الأمر الذي يساعدها على تحقيق الاستدامة في الأجل الطويل.

5- دراسة AlQershi, N, et al. :(2022) :

قد هدفت الدراسة الى دراسة العلاقة بين الابتكار واستدامة الأعمال في قطاع التأمين الماليزي . وكان من اهم النتائج التى توصلت اليها الدراسة أظهرت النتائج أن الابتكار في مجال الإنتاج والعمليات كان له تأثير ملموس على استدامة الأعمال، بينما لم يرق الابتكار في الإدارة لإحداث نفس التأثير . وقد اوصت الدراسة بأنه يمكن الاستفادة من نتائج الدراسة في فهم طبيعة العلاقة بين الممارسات الابتكارية والاستدامة في قطاع التأمين، خاصة في الدول ذات الاقتصادية المشابهة لماليزيا .

الهدف من البحث :

يهدف البحث إلى تناول مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها ومحاورها، مع إلقاء الضوء على أهم الآثار المترتبة على ظهور فلسفة الاستدامة وتطبيقها، ودور قطاع التأمين فى تحقيقها، مع بيان أثر ذلك على صناعة التأمين بشكل عام، وعلى قطاع التأمين في مصر بشكل خاص .

أهمية البحث :

تعتبر التنمية المستدامة من قضايا الساعة في الآونة الأخيرة، ولم يعد من الممكن لأي دولة أو اقتصاد أو نشاط اقتصادي تجاهل القضايا والممارسات الخاصة التنمية المستدامة والتحول العالمي في هذا الإطار ولآن القطاع المالي، ومنه التأمين هو جزء أصيل من اقتصاد أي بلد، فلم يكن بمعزل عن كل ذلك، وبالتالي فمن الأهمية بمكان أن يتم دراسة الأثر المتبادل بين التنمية المستدامة ونشاط التأمين.

خطة البحث :

1- التنمية المستدامة: (مفهومها، ابعادها الرئيسية، اهدفها، ركائزها).
2- التأمين والتنمية المستدامة .
3- دور قطاع التأمين في مصر فى تطبيق ممارسات التنمية المستدامة .

1- التنمية المستدامة: (مفهومها، ابعادها الرئيسية، ركائزها، اهدفها).

1-1 مفهوم التنمية المستدامة: Concepts of Sustainable Development

التنمية المستدامة اصطلاحا تُعرفُ بأنّها الحفاظُ على نوعيةِ الحياة من خلال التأقلم مع البيئة واستغلال الموارد الطبيعيّة لأطول مدى زمنيٍّ ممّا يساعدها في المحافظة على استمرار الحياة وتعاقب أجيالها. وبلك فان التنمية المستدامة بشكل عام تعرف على انها القدرة على الاستمرار لأمد طويل، وتتطلب ممارسة التنمية المستدامة

نهجا شاملا يدمج الصحة البيئية والعدالة الاجتماعية والجوانب الاقتصادية ويراعى الترابط بينها، من اجل خلق مجتمعات مزدهرة، صحية، متنوعة، مرنة لهذا الجيل والاجيال القادمة.

والتنمية المستدامة تمثل ثقافة وسلوكاً إنسانياً وهي في جل قضاياها مرتبطة بالوعي المجتمعي الذي يجب أن يتبناها كأسلوب حياة ولماذا أصحبت من الأولويات في كافة المجالات الحياتية. وتم استخدم مصطلح التنمية المستدامة منذ ثمانينيات القرن العشرين أول ما استخدم بمعنى الاستدامة البشرية على كوكب الأرض وهذا مهد إلى التعريف الأكثر شيوعا للاستدامة والتنمية المستدامة حيث عرفته مفوضية الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في 20 مارس 1987: "التنمية المستدامة هي التنمية التي تفي باحتياجات الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة المعيشة المستدامة هي في الأساس تطبيق الاستدامة في اختيار نمط الحياة والقرارات. مفهوم واحد فقط للمعيشة المستدامة الذي يعبر عن تلبية الاحتياجات البيئية والاجتماعية والاقتصادية الحالية دون المساومة على هذه العوامل للجيل القادم، وتم تعريفه كالتالي التنمية المستدامة هي التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن تؤثر في قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها . و شكل رقم (1) يوضح مراحل تطور مفهوم الاستدامة والتنمية المستدامة خلال القرن ال 20 وبداية القرن 21.

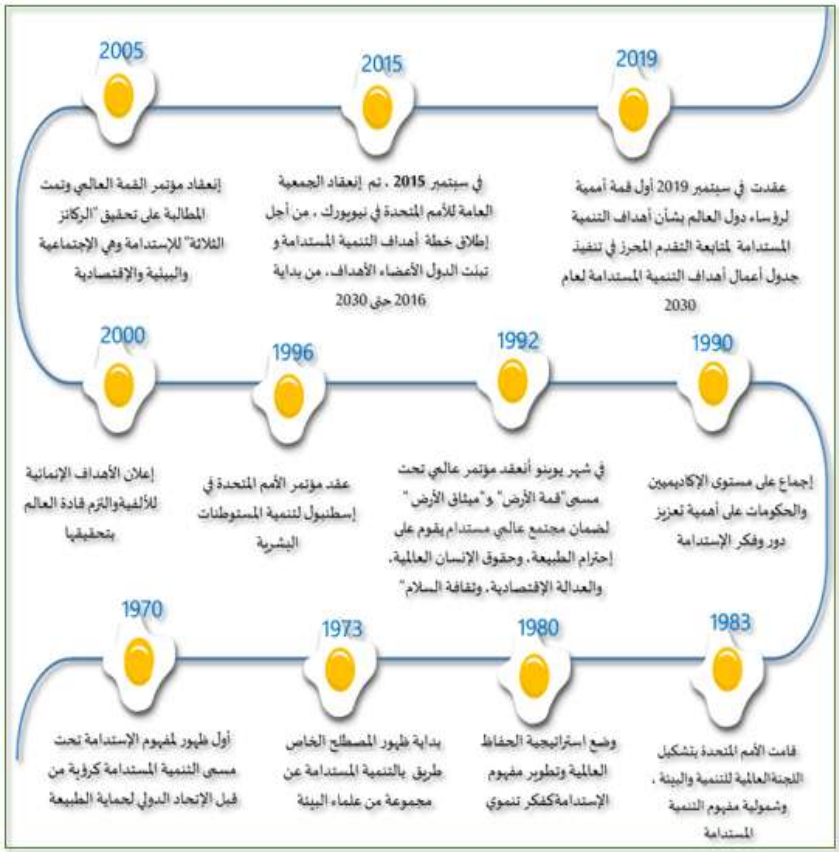

http://www.cpas-egypt.com/pdf/Madiha_abd_elsattar/Ms.c/002.pdf

شكل رقم (1) مراحل تطور مفهوم الاستدامة والتنمية المستدامة خلال القرن ال 20 وبداية القرن 21

2-1 **أهداف التنمية المستدامة:** Sustainable Development Goal (SDGs)

إن مبدأ أهداف التنمية المستدامة هو ‘‘ضمان عدم ترك أي شخص في الخلف’’ وهو أساس خطة وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، تعتبر أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، التي تم اعتمادها في عام 2015 كجزء من خطة

التنمية المستدامة للعام 2030 وخريطة طريق مشتركة لجميع البلدان من أجل تحقيق التقدم في المجالات بالغة الأهمية لكل من البشر وكوكب الأرض.

وأهداف التنمية المستدامة هي خطة عالمية ومتكاملة غير قابلة للتجزئة . بمعنى آخر من المتوقع أن تعمل جميع البلدان في سبيل تحقيقها، مع مراعاة ظروفها، وقدراتها، وأولوياتها الوطنية المختلفة . من المتوقع أن تسعى جميع البلدان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة كلها ومن خلال التعهد بعدم ترك أي شخص في الخلف، والتزام البلدان بتسريع التقدم لأولئك الذين في الخلف بعد، والتصميم لجعل العالم يتحول إلى أصفار في العديد من جوانب الحياة المتغيرة، بما في ذلك الفقر المدقع والجوع عدم المساواة والسلام والعدل، والجميع بحاجة للوصول إلى هذه الأهداف الطموحة. لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في كل سياق. والشكل رقم (2) يوضح اهداف التنمية المستدامة .

https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals.html

شكل رقم (2) يوضح اهداف التنمية المستدامة

ويطلق على اهداف التنمية المستدامة " الاهداف العالمية " وهى الاهداف التى اعتمدها جميع الدول الاعضاء فى الامم المتحدة عام 2015 للعمل من اجل القضاء على الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030.

وتتمثل اهداف التنمية المستدامة فيمايلى:- (محمد عبد اللطيف زايد، 2022)، (الموقع الالكترونى لمنظمة الامم المتحدة، التنمية المستدامة (https:\\unsdg.un.org\ ar))

1- القضاء على الفقر (No Poverty) : القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

2- القضاء التام على الجوع (Zero Hunger) : القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والنقدية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

3- الصحة الجيدة والرفاهية (Good Health and Well-being) : ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

4- التعليم الجيد (Quality Education) : ضمان تعليم جيد عادل شامل وتعزيزفرص التعلم مدى الحياة للجميع.

5- المساواة بين الجنسين (Gender Equality) : تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

6- المياه النظيفة والنظافة الصحية (Clean Water and Sanitation) : ضمان التوافر والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع.

7- طاقة نظيفة بأسعار معقولة (Affordable and Clean Energy) : ضمان حصول الجميع على طاق حديثة موثوق ومستدامة بتكلفة ميسورة.

8- العمل اللائق والنمو الاقتصادي (Decent Work and Economic Growth) :

تعزيز النمو الاقتصادي المطرد الشامل والمستدام، والعمالة المنتجة، والعمل اللائق للجميع.

9- الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية (Industry, Innovation and Infrastructure) : بناء بنية تحتية مرنة، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام، وتعزيز الابتكار.

10- الحد من أوجه عدم المساواة (Reduced Inequality) : الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

11- مدن ومجتمعات محلية مستدامة (Sustainable Cities and Communities) :

جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة، وآمنة، ومرنة ومستدامة.

12- الاستهلاك والإنتاج المسئولان (Responsible Consumption and Production) : ضمان أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

13- العمل المناخي (Climate Action) : اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.

14- الحياة تحت الماء (Life Below Water) : حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

15- الحياة في البر (Life on Land) : حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الأيكولوجية الأرضية، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومحافظة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

16- السلام والعدل والمؤسسات القوية (Peace, Justice and Strong Institutions) : تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل التنمية المستدامة، وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات.

17- الشراكات لتحقيق الأهداف (Partnerships for the Goals) : تعزيز وسائل التنفيذ وتنفيذ الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة .

3-1 الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة :

(Main Dimensions of Sustainable Development):

- **البعد الاقتصادي (Economic Dimension) :** يشير إلى تحقيق نمو اقتصادي طويل المدى غير مصحوب بآثار سلبية من شأنها أن تؤثر بالسلب على الجوانب الاجتماعية والبيئية والثقافية للمجتمع . ويتضمن الاهداف 1، 2، 3، 8، 9.
- **البعد الاجتماعي (Social Dimension)** : يتمثل في النشاط المتواصل الذي يهدف إلى الارتقاء بنوعية وجودة حياة كافة فئات المجتمع في الوقت الحاضر والمستقبل عبر تطبيق إستراتيجية تطويرية شاملة تسعى إلى تمكين الإنسان وبناء قدراته، وتوسيع خياراته في مختلف المجالات، وضمان نفاذه إلى الموارد والخدمات الأساسية، وخلق فرص العمل لتي تضمن له حياة كريمة، وتحقيق التجانس الاجتماعي، مع التأكيد على الإنصاف والعدالة الاجتماعية، واحترام التقاليد والأعراف والخصوصيات والهوية الاجتماعية . ويتضمن الاهداف 4، 5، 10، 11، 16، 17.
- **البعد البيئي (Environmental Dimension) :** يعبر عن تفاعل الإنسان مع البيئة بشكل مسئول بحيث يتم تجنب استنزاف الموارد الطبيعية أو تدهورها، والحفاظ على جودة البيئة لأمد طويل، وبحيث يتم تلبية احتياجات الأجيال الحالية، دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها هي الأخرى . ويتضمن الاهداف 6، 7، 12، 13، 14، 15.

4-1 **الركائز الخمسة لأهداف التنمية المستدامة** (The UN's 5Ps of SDGs):

تتمثل الركائز الاساسة لاهداف التنمية المستدامة فيمايلى:- (الموقع الالكترونى لمنظمة الامم المتحدة، التنمية المستدامة. (https:\\unsdg.un.org\ ar))

* **النـاس (People) :** القضـاء علـى الفقر والجـوع بجميـع أشـكاله وضـمان الكرامـة والمساواة . وترتكز على الاهداف من 1 الى 6

* **الكوكـب (Planet) :** حمايـة المـوارد الطبيعيـة لكوكـب الأرض والمنـاخ للأجيـال القادمة . وترتكز على الاهداف من 7 الى 10

* **الازدهار (Prosperity) :** ضمن حياة مزدهرة ومرضية ومنسجمة مع الطبيعة . وترتكز على الاهداف من 11 الى 15

* **السلام (Peace) :** تعزيز المجتمعات السلمية العادلة الشاملة . وترتكز على الهدف 16

* **الشـراكة (Partnership) :** تنفيـذ جـدول الأعمـال مـن خـلال الشـراكة العالميـة الصلبة. وترتكز على الهدف17

5-1 **مؤشرات أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية** 2019

يصف تقرير مؤشر أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية لعام 2019 التقدم الذي أحرزته بلدان المنطقة العربية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويشير إلى المجالات التي تتطلب تقدماً بوتيرة أسرع. يمكن تفسير درجات وتصنيفات مؤشر أهداف التنمية المستدامة بحسب الهدف كنسبة مئوية من الإنجازات المتحققة، يتكون مؤشر أهداف التنمية المستدامة من 105 مؤشر أداء لكل منها درجة من (0- 100) ولون إشارة المرور (أخضر، أصفر، أحمر) وكل لون إشارة يرمز للأداء ومدى

تحققها في كل دولة من دول العالم التي وقعت على الالتزام بتحقيق الأهداف وعددهم 193، ومنهم 22 دولة في المنطقة العربية، وفيما يلي نتائج مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لدول المنطقة العربية . جدول رقم (1) :

الجدول 1 | مؤشر أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية لعام 2019

الجزء الأول: مؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات المتابعة

التصنيف	الدولة	الدرجة
1	الجزائر	66.69
2	الإمارات العربية المتحدة	66.17
3	المغرب	65.77
4	تونس	65.33
5	الأردن	65.28
6	لبنان	63.09
7	عُمان	62.84
8	مصر	61.59
9	الكويت	61.08
10	قطر	60.57
11	البحرين	59.82
12	المملكة العربية السعودية	59.72
13	العراق	55.49
14	ليبيا	53.90
15	موريتانيا	52.75
16	السودان	52.11
17	الجمهورية العربية السورية	51.86
18	جيبوتي	51.04
19	جزر القمر	48.26
20	اليمن	46.89
21	الصومال	43.41

ويلاحظ في الجدول اعلاه رقم (1) نتائج مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لدول المنطقة العربية لعام 2019 حيث برزت خمس دول كقيادات إقليمية بمجموع 65 درجة أو أكثر مما يعني انها قد قطعت حوالي ثلثي الطريق لتحقيق اهداف التنمية المستدامة، وهذه الدول هي الجزائر والإمارات العربية المتحدة والمغرب وتونس والأردن . وثلاثة بلدان تخلفت عن الركب حيث حققت أقل من 50% من أهداف التنمية المستدامة وهي : جزر القمر واليمن والصومال، ستحتاج هذه البلدان إلى جهود هائلة على الصعيد المحلي ومن الشركاء الإقليمين والدوليين لضمان عدم ترك أحد

خلف الركب، ولم تظهر فلسطين لأول مرة على مؤشر أهداف التنمية المستدامة، ولكن نظراً لانخفاض البيانات المتوفرة، فإنها لم تحصل على درجة إجمالية على المؤشر وفق تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية 2019 جدول رقم (2) .

الجدول 2 | تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، ومؤشر التنمية البشرية في 22 دولة عربية

الدولة	درجات مؤشر أهداف التنمية المستدامة العربية لعام 2019	الترتيب حسب مؤشر أهداف التنمية المستدامة العربي	نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي للفرد لعام 2018 بالدولار الأمريكي	الترتيب حسب نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	درجات مؤشر التنمية البشرية لعام 2017	الترتيب حسب مؤشر التنمية البشرية
الجزائر	66.69	1	15,622	9	0.754	8
الإمارات العربية المتحدة	66.17	2	74,943	2	0.863	1
المغرب	65.77	3	8,587	14	0.667	15
تونس	65.33	4	12,484	11	0.735	10
الأردن	65.28	5	9,348	13	0.735	9
لبنان	63.09	6	13,058	10	0.757	7
عُمان	62.84	7	41,435	6	0.821	5
مصر	61.59	8	12,390	12	0.696	12
الكويت	61.08	9	73,705	3	0.803	6
قطر	60.57	10	126,598	1	0.856	2
البحرين	59.82	11	47,220	5	0.846	4
المملكة العربية السعودية	59.72	12	55,120	4	0.853	3
العراق	55.49	13	17,510	8	0.685	14
ليبيا	53.90	14	20,706	7	0.706	11
موريتانيا	52.75	15	4,190	17	0.52	17
السودان	52.11	16	4,759	16	0.502	19
الجمهورية العربية السورية	51.86	17	n/a	n/a	0.536	16
جيبوتي	51.04	18	2,744*	19	0.476	20
جزر القمر	48.26	19	2,828	18	0.503	18
اليمن	46.89	20	2,571	20	0.452	21
الصومال	43.41	21	n/a	n/a	n/a	n/a
فلسطين	n/a	n/a	5,148	15	0.686	13

المصادر: بيانات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، وبيانات مؤشر التنمية البشرية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تم استرجاعها في أكتوبر 2019.

* بيانات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لجيبوتي لعام 2011 (آخر سنة متوفرة).

ويوضح الجدول رقم (2) نتائج لوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة في بلدان المنطقة العربية مع بيان توضيحي لعدد الأشخاص الذي يعيشون في كل بلد، وتشير المؤشرات في المنطقة العربية والتباين في النسب يرجع للظروف التي تمر بها معظم دول الوطن العربي عموما والتي لها تأثير سلبي على نتائج التنمية في المنطقة، ومع ذلك فإن لوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة لا تشير إلى وجود ارتباط كبير بين درجة التنمية المستدامة للبلد والظروف التي تمر بها، ولكن من المهم مراعاة الاختلافات الضخمة في عدد السكان، ففي عام 2019 بلغ مجموع سكان ال 22 دولة عربية 431 مليون نسمة، وهناك 11 دولة ويبلغ عدد سكانها أكثر من 10 مليون نسمة مجتمعة تضم 89% من سكان المنطقة العربية . تمثل مصر وحدها 23% من إجمالي سكان المنطقة.

وفي ظل الظروف الراهنة التى يمر بها العالم الان - من تداعيات جائحة كورونا والحرب الأوكرانية -زادت التحديات أمام دول العالم لتوفير التمويل الكافي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة . وفي هذا الإطار، قدم تقرير " تمويل التنمية المستدامة في مصر " والذي يعد التقرير لأول من نوعه على المستوى العالمي، عدة ممارسات مقترحة لزيادة تمويل أهداف التنمية المستدامة تضمنت إعطاء الأولوية للاستثمار لا الافتراض كقاعدة عامة لتمويل التنمية، وضمان مسار هبوطي للدين العام، والاستثمار في نظام الإدارة الضريبية، بالإضافة إلى وضع تدابير حكيمة وتعزيز الإطار المؤسسي لتطبيق أدوات تمويل مبتكرة : مثل السندات السيادية الخضراء، والصكوك الإسلامية، ومقايضات ديون المناخ/ أهداف التنمية المستدامة.(محمود محي الدين، تمويل التنمية المستدامة في مصر، 2022)، (محمد عبد اللطيف زايد، 2022).

2- التأمين والتنمية المستدامة :

2-1- مبادئ التأمين المستدام : Principles of Sustainable Insurance (PSI)

لم يكن القطاع المالي عموماً، وقطاع التأمين بصفة خاصة، بمعزل عن التحول العالمي نحو الاستدامة والاقتصاد الأخضر، إذ يرتبط تحقيق أهداف الاستدامة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بنشاط التأمين خاصة ما يرتبط بإدارة المخاطر في مجالات القضايا البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة، حيث تأتي شركات التأمين في طليعة الشركات العالمية التي تنبه المجتمع بمخاطر تغير المناخ، وبخطر الإخلال بالتنوع الحيوي والبيولوجي، والضغوطات المتزايدة على المساحات الخضراء .

وانطلاقا من الدور الحيوي لقطاع التأمين، فقد تبنت منظمة الأمم المتحدة مبادرة للتمويل تتبع برنامج الأمم المتحدة للبيئة United Nation Environment Program Finance Initiative (UNEP-FI)، وفي إطار هذه المبادرة بذلت جهود متواصلة على مدار ستة أعوام، من 2006 حتى 2011، تُوِّجت بإصدار " وثيقة مبادئ التأمين المستدام " اعتمدتها الأمم المتحدة في مؤتمر ريو دي جانيرو عام 2013 (RIO + 20) وكان الغرض من تلك المبادئ هو وضع أساس يبنى عليه قطاع التأمين علاقة صلبة مع المجتمع تضع قضايا الاستدامة في صميم عمل التأمين وإدارة المخاطر . (محمد عبد اللطيف زايد، 2022)، (مبادئ التأمين المستدام، مبادرة التمويل- برنامج الامم المتحدة للبيئة (UNEPFI)، جنيف، سويسرا يونيو2012 . (www.unepfi.org\psi)

وبموجب الوثيقة المشار إليها، يعرف التأمين المستدام بأنه " نهج إستراتيجي تجري جميع أنشطته ضمن سلسلة قيمة التأمين (insurance value chain) . بما فيها التفاعل مـــــع أصحاب العلاقة . وتتم بطريقة مسئولة تتطلع إلى الأمام من

خلال تحديد وتقييم وإدارة ومراقبة المخاطر والفرص المتاحة المرتبطة بالقضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية ومسائل الحوكمة . ويهدف التأمين المستدام إلى الحد من المخاطر، وتطوير حلول مبتكرة، وتحسين أداء الأعمال، والمساهمة في الاستدامة البينية والاجتماعية والاقتصادية " .

وتمثلت مبادئ التأمين المستدام المنشورة في تلك الوثيقة فيما يلي :

المبدأ الأول : يتعلق بمراعاة إتباع بعض الإجراءات عند صنع القرارات المتعلقة بالقضايا البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة ذات الصلة بأعمال التأمين .

المبدأ الثاني : العمل جنباً إلى جنب مع العملاء وشركاء الأعمال لرفع الوعي بالقضايا البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة وإدارة المخاطر وإيجاد الحلول .

المبدأ الثالث : العمل جنباً إلى جنب مع الحكومات والجهات المنظمة وغيرهم من أصحاب العلاقة لتعزيز العمل على نطاق واسع في المجتمعات حول القضايا البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة .

المبدأ الرابع : إظهار المسائلة والشفافية في الإفصاح العلني المنتظم حول إتباع الإجراءات التي يقتضيها تنفيذ مبادئ التأمين المستدام .

ويوضح الجدول التالى رقم (3) الاجراءات التنفيذية المقترحة لتطبيق مبادئ التأمين المستدام .

جدول رقم (3) إجراءات التأمين المستدام

المبدأ	المجال	الإجراءات المقترحة
الأول	إستراتيجية الشركات	• وضع إستراتيجية للشركات على مستوى مجلس إدارتها، والإدارة التنفيذية، من أجل تحديد المسائل، القضايا البيئية

المبدأ	المجال	الإجراءات المقترحة
		والاجتماعية ومسائل الحوكمة في الإجراءات التشغيلية، وتقييمها، وإدارتها، ومراقبتها . • التحاور مع مالكي الشركات حول أهمية القضايا البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة في إستراتيجية شركاتهم • دمج القضايا البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة في برنامج التوظيف والتدريب والتفاعل مع الموظفين .
	إدارة المخاطر والتأمين والاكتتاب	• وضع إجراءات معينة لتحديد القضايا البيئة والاجتماعية ومسائل الحوكمة الكامنة في المحفظة، ومراعاة عواقبها المحتملة على تعاملات الشركة ذات الصلة بالقضايا البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة . • دمج القضايا البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة في إدارة المخاطر، وضمان الاكتتاب، وكفاية رأس المال اللازم لعمليات صنع القرار، التي تشمل على إجراء الأبحاث والنماذج والتحليلات والأدوات والمقاييس .
	تطوير المنتجات والخدمات	• تطوير المنتجات والخدمات التي تقلل من التعرض للمخاطر، بحيث يكون لها أثر إيجابي على القضايا البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة، والتي تساهم في إدارة المخاطر بشكل أفضل. • تطوير أو دعم برامج التثقيف والتعريف بأهمية المخاطر، والتأمين والقضايا البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة .
	إدارة	• الاستجابة لمطالبات العملاء بسرعة، وبعدل، وبسرية

المبدأ	المجال	الإجراءات المقترحة
	المطالبات	وشفافية تامة في جميع الأوقات، مع ضمان شرح ما تنطوي عليه إجراءات المطالبات بوضوح . • دمج القضايا البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة في خدمات التصليح والاستبدال وغيرها من خدمات المطالبة بالمستحقات.
	المبيعات والتسويق	• تثقيف موظفي المبيعات والتسويق في القضايا البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة ذات الصلة بالمنتجات والخدمات التي يقدمونها، ودمج الرسائل التوعوية الرئيسية في الإستراتيجية والحملات الدعائية . • التأكد من توفير المنتجات والخدمات للعملاء، والتأكد من فهمهم للمنافع التي تناسب احتياجاتهم وما تنطوي عليه من تكاليف.
	إدارة الاستثمارات	• دمج القضايا البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية وإجراء ممارسات الملكية (على سبيل المثال، من خلال تنفيذ مبادئ الاستثمار المسئول) .
الثاني	التعامل مع العملاء والموردين	• التحاور مع العملاء والموردين حول فوائد إدارة القضايا البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة، والتوقعات والالتزامات التي تنتظرها من الشركة إزاء تلك القضايا . • توفير المعلومات والأدوات اللازمة للعملاء والموردين كي

المبدأ	المجال	الإجراءات المقترحة
		تساعدهم في إدارة القضايا البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة . • دمج القضايا البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة في العطاءات التجاري وآلية اختيار الموردين . • تشجيع العملاء والموردين للكشف عن القضايا البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة بإتباع الطرق ذات الصلة سواء في الإفصاح أو أطر إعداد التقارير
	التعامل مع شركات التأمين، وشركات إعادة التأمين والوسطاء	• الترويج لاعتماد مبادئ التأمين المستدام . • دعم إدراج القضايا البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة في مناهج التعليم الاحترافية، وضمن المعايير الأخلاقية لقطاع التأمين .
الثالث	التعامل مع الحكومات والجهات التنظيمية وغيرها من واضع السياسات	• دعم السياسات التحوطية وأطر العمل التنظيمية والقانونية التي تساهم في الحد من المخاطر وتعزز الابتكار، وإدارة القضايا البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة على نحو أفضل . • التحاور مع الحكومات والجهات التنظيمية لوضع نهوج تكاملية لإدارة المخاطر، وتقديم الحلول لنقل المخاطر
	التعامل مع أصحاب العلاقة	• التحاور مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية لدعم التنمية المستدامة من خلال توفير الخبرات في مجالات إدارة ونقل المخاطر.

المبدأ	المجال	الإجراءات المقترحة
	الآخرين	• التحاور مع جمعيات رجال الأعمال والجمعيات الصناعية من أجل فهم القضايا البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة بشكل أفضل في مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية .
		• التحاور مع وسائل الإعلام لرفع الوعي العام بالقضايا البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة، وممارسات الإدارة الجيدة للمخاطر .
الرابع	الشفافية والافصاح	• تقييم وقياس ورصد التقدم الذي أحرزته الشركة في إدارة القضايا البيئة والاجتماعية ومسائل الحوكمة، والإفصاح العلني عن هذه المعلومات بشكل استباقي ومنتظم . • المشاركة في أطر العمل ذات الصلة بالإفصاح وإعداد التقارير. • التحاور مع العملاء، والجهات التنظيمية، ووكالات التصنيف وغيرهم من أصحاب العلاقة الآخرين لضمان الوصول لتفاهم متبادل لقيمة الإفصاح، من خلال تطبيق مبادئ التأمين المستدام .

المصدر: محمد عبد الطيف زايد ،"اثر تطبيق مفهوم الاستدامة بابعادها الثلاثة الاقتصادى والاجتماعى والبيئى على سوق التأمين المصرى"، بحث غير منشور، 2022، ص ص 10-12

أهداف التأمين المستدام (PSI) تتفق مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030

- إن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها الـ17، التي أقرتها كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2015، ترسم خارطة طريق بعيدة الرؤيةّ لسائر الدول والجهات المعنية، كي تعمل جاهدة على إرساء عالم ينعم بالإزدهار المستدام والإدماج الإجتماعي والمساواة.
- تتفق مبادئ التأمين المستدام مع الكثير من الأهداف الإنمائية المستدامة السبعة عشر وأهداف اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ.
- أدت مبادئ التأمين المستدام (PSI) إلى أكبر مبادرة تعاونية بين الأمم المتحدة وقطاع التأمين، تهدف إلى تعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية.
- وضعت مبادرة التأمين المستدام (PSI) خارطة طريق عالمية لدور صناعة التأمين في التنمية المستدامة.
- التأمين هو مثال واضح على كيفية قيام صناعة عالمية بإدراج العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية EGS للتنمية المستدامة في قلب أعمالها.

ولاشك أن قضايا الاستدامة تؤثر بصورة متزايدة على عوامل الخطر التقليدية، الأمر الذي قد يؤثر سلباً على بقاء نشاط التأمين إذا تستمر دون تطور لمواكبة تلك التغيرات ولذلك، تعتمد مرونة قطاع التأمين على إدارة المخاطر بطريقة شاملة تأخذ في الحسبان القضايا البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة . وبمجرد إعلان مبادئ التأمين المستدام، تبنت شركات التأمين حول العالم التطلعات الرئيسية لها وتعهدت بالعمل على تحويلها إلى إجراءات ملموسة فعلى الرغم من أن الانضمام إلى مبادرة مبادئ التأمين المستدام ليس أمراً ملزماً، إلا أن العديد من اتحادات وشركات التأمين وإعادة التأمين حول العالم قد انضمت إلى المبادرة لقناعتها بضرورة مواكبة التحولات العالمية من ناحية، وللوفاء بجزء من مسئولياتها البيئية والاجتماعية وتطبيقاً لمبادئ

الاستثمار المسئول Principal for Responsible Investment (PRI) من ناحية أخرى، حيث تدعم مبادرة مبادئ التأمين المستدام (PSI) الآن أكثر من 135 مؤسسة تأمين وأصحاب مصلحة في جميع أنحاء العالم . وقد كان من بين الآثار المترتبة على ذلك ما يلي :- (محمد عبد اللطيف زايد، 2022)، (مبادئ التلأمين المستدام، مبادرة التمويل- برنامج الامم المتحدة للبيئة (UNEPFI)، جنيف، سويسرا يونيو2012 . (www.unepfi.org\psi)

- زيادة وعي شركات التأمين بضرورة تطوير منتجات وخدمات معينة تمكنها من تلبية الاحتياجات المتزايدة للأفراد والأعمال في ظل فلسفة الاستدامة . وكان من ضمن تلك المنتجات التأمين الشامل الذي يلي احتياجات ذوي الدخول المتداني، والأشخاص المصابون بالأمراض المستقصية، وكبار السن .
- العمل على تطوير عملية إدارة المخاطر وتوسيع نطاقها لتشمل إيجاد حلول تأمينية مبتكرة لتعزيز استخدام الطاقة المتجددة، والمياه النظيفة، والأمن الغذائي، والمدن المستدامة، والقدرة على مواجهة الكوارث .
- عمل شركات التأمين جنباً إلى جنب مع برنامج الأغذية العالمي World Food Program (WFP) على وضع سياسات من شأنها أن تغطي خسائر صغار المزارعين سواء التي تتعلق بتلف المحاصيل أو نفوق الماشية .
- تأسيس شراكات تأمينية مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة United Nation Environment Program (UNEP)، بتمويل من مرفق البيئة العالمية Global Environment Facility (GEF)، لتطوير مشتقات لطاقة الرياح خلال الفترات التي تكون فيها الرياح أقل نشاطاً .

- المساهمة في تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ . ومن أمثلة ذلك التزام أعضاء Net-Zero Insurance Alliance (NZIA) بتحويل محافظ التأمين وإعادة التأمين الخاصة بهم إلى محافظ ذات مستوى صفري لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري Green House Gas (GHG) بحلول عام 2050 .

3- دور قطاع التأمين في مصر فى تحقيق التنمية المستدامة:

وقد كشف الاتحاد المصري للتأمين عن تصنيف دور التأمين في تحقيق التنمية المستدامة إلى دور مباشر ودور غير مباشر، وأكد الإتحاد المصري للتأمين، أنه يوجد 11 هدف يوضح دور التأمين في تحقيق التنمية المستدامة

الهدف الأول: القضاء على الفقر:

مما لا شك فيه ان صناعه التأمين تلعب دوراً هاماً فى القضاء على الفقر من خلال حماية الأفراد والأسر من الوقوع فى الفقر مره أخرى عند حدوث الخسائر التى تسببها الأخطار المؤمنه منها. وبالتالى يحمى التأمين جهود التنمية الاقتصاديه الاخرى حتى لا ترتد إلى الوراء. وهنا يأتى دور الشمول التأمينى – باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الشمول المالى - وما له من ادوات أهمها التأمين متناهى الصغر للوصول الى الطبقات محدودة الدخل.

الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع:

فى إطار القضاء على الجوع يلعب التأمين دوراً محوريا يمكن تلخيصه في الآتي:-

توفير الحماية للمحاصيل الزراعية والماشية والدواجن والمزارع السمكية والمناحل من خلال المساهمة فى احلال ما تلف منها، وارجاع المزارعين ومربى الماشيه

والدواجن ومستزرعى الاسماك الى الحالة المالية التى كانوا عليها قبل تحقق الكوارث طبيعية او الأخطار، ومن ثم تحقق القدره على إعادة الانتاج مره أخرى.

وجود حماية تأمين على عناصر الحياه الريفيه يعنى انه المزارعين يكتسبوا قدرة الاقتراض وتوفير السيوله النقديه اللازمه للاستثمار ومن ثم يطلق التأمين مزيد من السيوله لاستثمارها فى القضاء على الجوع حيث ان البديل هو ان يقوم المزارعين والفلاحين بتجنيب جزء من أرباحهم - إن تبقى شئ بعد استهلاكهم - لمواجه الأخطار والكوارث.

الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاهيه:

ان تحقق هذا الهدف يستلزم رفع مستوى الرعاية الصحية ومكافحة الامراض وتحسين صحة الامهات، وما لا شك فيه ان التأمين يلعب دوراً هاماً، لتحقيق هذا الهدف وبشكل مباشر وهذا من خلال توفير التأمين الطبى - حتى ولو الاساسى - من خلال تغطيات التأمين التقليدى والتأمين متناهى الصغر لا سيما التغطيات الخاصة بالعلاج بالمشافي In Patient وعلاج الامراض الحرجة.

الهدف الرابع : التعليم الجيد:

يساعد التأمين على توفير التعليم الجيد ولكن بشكل غير مباشر من خلال خطط التعليم وأنواع التأمين الأخرى التى تكفل تدفق الدخل للأسره ومن ثم المساعده فى التعليم خاصة ما يقابل فيها احتياجات محدودى الدخل والفقراء.

الهدف الخامس: المساواه بين الجنسين:

يمكن للتأمين لعب دور هام فى المساواه بين الجنسين هذا من خلال ما يلى:-
يقدم التأمين الحماية للمرأه فى حالة حدوث اى امراض ذات علاقة بالجنس او النوع، كما انه يقدم الحماية الماليه فى حالات الحمل والولادة من خلال وثائق التأمين الطبي.

يقدم التأمين حماية اقتصادية عند انقطاع دخل المرأه بسبب فقد عائل الأسرة، فى المجتمعات التي تعتمد المرأه فيها على العائل الذكر مما يساعدها على الاستمرار فى سداد تكاليف الحياة (سكن، تعليم اولاد ... الخ) فضلا عن استمرارية العمل العائلى فى كثير من الاحيان.

الهدف السادس: العمل اللائق ودعم الاقتصاد:

هذا الهدف يستلزم تنشيط فرص العمل وتحسين شروطه ودعم نمو الناتج الاجمالى:-

ويلعب التأمين فى هذا الصدد دوره التقليدى فى حماية الاصول وزيادة فرص الاقتراض والتمويل بسبب هذه الحمايه. كذلك يشجع المشروعات متناهيه الصغر واستثمارات محدودى الدخل على الاستمرار بسبب الحماية التأمين التى يوفرها لهم التأمين متناهى الصغر.

كما ان الحماية الاقتصادية التى يوفرها التأمين فى حالة وفاه عائل الاسره تدعم تفادى او تقليل عمل الاطفال والدفع بالقصر إلى سوق العمل.

الهدف السابع: العمل المناخى:

تعد المخاطر الناجمة عن تغير المناخ وانبعاثات الغازات والاحتباس الحرارى والاحترار العالمى من المخاطر التى تهدد والنظم الجغرافية والبيولوجية والفيزيائية في الاجل الطويل. ولا يعدم التأمين دوراً فى تحقيق هذا الهدف، بالرعم إنه التغيرات المناخيه طويله الاجل غير مغطاه تأمينياً فإن التأمين يلعب دور هاماً فى العمل المناخى من خلال ما يلـــى:-

- تغطية الكوارث الطبيعية وهو امر يعالج العيوب المناخيه بشكل عملى وفعال.
- التأمين المعيارى أو المرتبط بالمؤشرات :Parametric Insurance وهو تأمين يعتمد علي انحرافات مؤشرات الطقس مثل تأمين المزارع .....الخ،

ومثال ذلك التأمين المعياري للمزارع السمكية وهو علي عكس التأمين التقليدي الذي يدفع بعد تقديم مزارعي الأسماك للمطالبة عن طريق تحديد الخسائر التي تكبدوها من الأمطار الغزيرة والفيضانات (ويقع عليهم عبء الأثبات مما يجعل عملية تسوية المطالبات معقدة جدا لهذا النوع من التأمين)، فإن مدفوعات التأمين المعياري تستند إلى وقوع حدث معين بكيفية معينة، فعلي سبيل المثال طورت شركة Swiss Re مع Taiwan Fire & Marine Insurance تأميناً يغطي الهلاك والتلف عندما تتجاوز كمية الأمطار كثافة معينة (هطول الأمطار أكثر من 480 ملم لمدة يومين متتاليين)، وهذا يعني أن مزارعي الأسماك يمكنهم تلقي مدفوعاتهم بشكل أسرع، مما يقلل الوقت المطلوب في معالجة المطالبات وتسويتها.

الهدف الثامن: الحد من عدم المساواه:

يقوم التأمين بدور تكميلى لبرامج الحماية الاجتماعية الحكومية.. وذلك بمساندة الحكومات فى محاولتها الحد من التفاوت الاجتماعية من خلال توفير الحماية الاجتماعية للفقراء والمعدمين من خلال التأمين متناهي الصغر. ومن ثم؛ يمكن أن يساعد التأمين في التخفيف من وطأة اختلافات التنمية بين مجموعة من الدول كما هو الحال في خطط التأمين متعددة الجنسيات والتي تهتم بالتعويض عن الأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية.

الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الاساسيه:

يساعد التأمين فى حماية الاستثمار من خلال حماية الاصول وكذلك تسهيل الحصول على تسهيلات مصرفيه وائتمانيه.

الهدف العاشر: مدن ومجتمعات محلية:

يجعل التأمين المجتمعات البشرية أكثر قدرة على الصمود، حيث تساعد التغطيات التأمينية للممتلكات في الاحتفاظ باستثمارات الأفراد والشركات والحكومات المحلية والوطنية.

الهدف الحادي عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف:

يعد وضع التأمين ضمن البرنامج العالمى للتنمية شيئاً على جانب كبير من الأهمية.. وذلك من خلال دمج التأمين في شراكة مع أصحاب المصلحة وتحديد أفضل الممارسات التى يمكن المساهمة بها في الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

3-1 دور هيئة الرقابة المالية فى مجال تطبيق ممارسات التنمية المستدامة :

نظراً للدور المؤثر الذي يلعبه القطاع المالي في النشاط الاقتصادي، إذ يمثل هذا القطاع قاطرة التنمية في الاقتصاد المصري، وسعياً إلى تحقيق مستهدفات إستراتيجية التنمية المستدامة في مصر، فقد كانت الهيئة العامة للرقابة المالية حريصة على تبني سياسات الاستدامة والحوكمة في مختلف أنشطة وجهات القطاع المالي ويشهد قطاع التأمين (حياة وممتلكات) في الوقت الحالي في مصر تطوراً ملموساً وفقاً.

وقد كان لهيئة الرقابة المالية السبق، عام 2019، في إصدار أول تقرير سنوي عن الاستدامة، وفق معايير المبادرة العالمية لاعداد التقارير Global Reporting Initiative (GRI)' يرسم ملامح إستراتيجية الهيئة للتنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر 2030، ومتضمنا لرؤية الهيئة ورسالتها ومنهجها الإستراتيجي . كما أصبحت الهيئة بمطلع عام 2019 شريكاً أساسياً لمبادرة الميثاق العالمي للأمم المتحدة لتصبح أول جهة حكومية مصرية تنضم للميثاق وتبني مبادئه العشرة كمبادئ أساسية لها. وقد عملت الهيئة على حث الشركات الخاضعة لرقابتها والعاملة في الأنشطة المالية غير

المصرفية، ومن بينها التأمين، للانضمام إلى المبادرة وتبني مبادئها ودمجها في إستراتيجيتها . وفي هذا الإطار، فقد أصبحت هيئة الرقابة المالية من الجهات الداعمة لمنتدى التأمين المستدام التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة – مبادرة التمويل' كما بادرت الهيئة عام 2019 بدعة قطاع التأمين إلى تبني مفهوم الاستدامة وتضمينها في كل قراراته الاستثمارية . وينبع ذلك من قناعة الهيئة بدور قطاع التأمين إلى تبني مفهوم الاستدامة وتضمينها في كل قراراته الاستثمارية، وينبع ذلك من قناعة الهيئة بدور قطاع التأمين في قيادة القطاع المالي غير الصرفي نحو بني مبادئ الاستدامة، وتعزيز آليات الشمول التأميني، بالشكل الذي يتناسب مع خبرة وقوة قطاع التأمين وكذا مساحة النمو المتاحة في السوق المصري، وبما يمكن القطاع من زيادة نسبة المساهمة في الناتج القومي تحقيق التنمية المستدامة . كما أصدرت الهيئة القرارين رقمي 107 و 108 لسنة 2021 حول إلزام شركات التأمين بتقديم تقارير ربع سنوي عن امتثالها لتدابير ومتطلبات حوكمة الاستدامة الثلاثية (ESG) و الإفصاح المالي المتعلق بالمناخ Task Force on Climate-related financial Disclosures (TFCD) أو توضيح سبب عدم الامتثال والخطوات التي اتخذتها الشركات للتوافق مع معايير الإفصاح .

وبالإضافة إلى ما سبق، وتمشياً مع قناعة الهيئة بضرورة التعاون من أجل النجاح، فقد قامت الهيئة بعقد شراكات مع عدة جهات معينة بالتأمين، حيث وقع المركز الإقليمي للتمويل المستدام التابع للهيئة على إعلان نيروبي للتأمين المستدام كطرف مؤسس للاتفاق، خلال المشاركة بفعاليات المؤتمر الإفريقي الرابع والذي أقيم تحت رعاية مبادرة مبادئ التأمين المستدام (PSI)، عن عقد شراكة مع الاتحاد المصري للتأمين لدعم سوق التأمين المصري ورفع كفاءته، والارتقاء بمستوى الثقافة

التأمينية وخاصة في مجال التأمين المستدام، كما قامت الهيئة عام 2021 بالتنسيق مع الاتحاد المصري للتأمين للعمل على وضع إستراتيجية تأمين مستدام لمصر .

كما كانت الهيئة صاحبة المبادرة في إنشاء مركز إقليمي للتمويل المستدام، خصيصاً لتعزيز التمويل المستدام في مصر وإفريقيا والشرق الأوسط في القطاع المالي غير المصرفي، ونشر الوعي بأهمية التمويل المستدام، واستحداث المنتجات المالية الخضراء للسوق المالي غير المصرفي المحلي والإقليمي بشكل خاص، والترويج لمبادئ التمويل الأخضر والتأمين المستدام' وبالفعل، وقع المركز مذكرة تفاهم مع الاتحاد المصري للتأمين خلال فعاليات ملتقى شرم الشيخ السنوي للتأمين وإعادة التأمين في دورته الثالثة لعام 2021 .

كذلك بادرت هيئة الرقابة المالية بوضع إطار تنظيمي للاستفادة من الأفكار الإبداعية واستخدامات التكنولوجيا في أنشطة التأمين، حيث تعمل الهيئة على تطوير القواعد الرقابية بما يساهم في تعزيز الحول الرقمي لقطاع التأمين . وفي سبيل ذلك عقدت الهيئة، بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، في نهاية سبتمبر 2021 رشة عمل بعنوان " التشريع للأفكار الإبداعية في مجال التأمين " تمت خلالها مناقشة كيفية الرقابة على استخدام التكنولوجيا في النشاط التأميني، كما أقرت الهيئة استخدام التكنولوجيا الرقمية في إصدار وتوزيع وثائق التأمين النمطية والتي لا تحتاج إلى خطوات اكتتاب معقدة .

وفي شهر يونيو 2022، أعلنت وكالة دعم القطاع المالي بإفريقيا Financial Sector Deepening Africa (FSDA)، بالتعاون مع هيئة الرقابة المالية، عن قيامها بمجموعة من المبادرات لدعم جهود مصر في تطبيق معايير حوكمة الاستدامة الثلاثية Environmental , Social and Governance (ESG) المتعلقة بالاستدامة، ومساندة شركات التأمين المصرية لتقديم منتجات تأمينية مبتكرة وتشجيع

الاستثمار في الحلول المبتكرة لمواجهة آثار تغير المناخ . ويتمثل دور هيئة الرقابة المالية في تحقيق أنشطة الاستدامة:

- بدأت الهيئة منذ عام 2018، بتقديم تقريرها السنوي عن الاستدامة والذي تقوم بنشره على موقعها الإلكتروني، وتستعرض الهيئة عبر الأقسام المتعددة لهذا التقرير جهودها في توطين مبادئ التنمية المستدامة والتمويل الأخضر بالقطاع المالي غير المصرفي وذلك لبناء قطاع مالي قوي قادر على التكيف مع التغيرات المناخية وتلافي آثارها السلبية –بما ينسجم مع رؤية مصر 2030- ويعمل وفق نهج فعال لإدارة المخاطر والأزمات، ويبحث عن فرص للتنمية يوازن فيها بين تحقيق الأرباح المالية والحفاظ على النظام البيئي وتنمية المجتمع . ويتبنى قواعد الحوكمة وقد تضمن تقرير الهيئة لعام 2021 ولأول مرة إفصاح الهيئة كمؤسسة عن مدى توافقها مع المعايير البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة (ESG) كأول جهة أو هيئة عامة تقوم بذلك في إطار تقديم نموذج يُحتذى به في هذا المجال، وتحرص الهيئة على إعداد التقرير وفقاً للمبادرة ا لدولية لإعداد التقرير GRI والتي تتطلب استطلاع آراء ومشاركة الأطراف ذات العلاقة في تحديد الموضوعات ذات الأولوية للهيئة وللأسواق المالية غير المصرفية على حد سواء، وربطها بإستراتيجية الهيئة للتنمية المستدامة .

- في يناير 2019، تم تأسيس إدارة جديدة للتنمية المستدامة لتطبيق معايير حوكمة الاستدامة الثلاثية (ESG) في الهيئة العامة للرقابة المالية وتهدف الإدارة الجديدة إلى قيادة جمهور الاستدامة في الهيئة كمؤسسة والتواصل مع أصحاب المصالح والشركات التي تشرف عليها . حيث تم تصميم وإقرار إستراتيجية صممت حديثاً للتنمية المستدامة . وتتمثل الأولوية الرئيسية للإستراتيجية في مواءمة الجهود الإستراتيجية التي تبذلها الهيئة العامة للرقابة المالية في التنمية المستدامة مع

إستراتيجية التنمية المستدامة مصر 2030 . وتحرص إدارة التنمية المستدامة على العمل الدءوب على تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة وتكوين شركاء محليين وإقليميين ودوليين لتسهيل تحقيق هذه الأهداف، جنباً إلى جنب مع استهداف وتوعية أصحاب المصلحة في المجتمع المحلي للقيام بالمثل وبناء على ذلك، تم تبني عدد من أهداف التنمية المستدامة، كأولوية تركز عليها الهيئة العامة للرقابة المالية . وضعاً في الاعتبار حقيقة أن أهداف التنمية المستدامة صممت لتكون متداخلة، لذا فالأهداف التي تبنتها الهيئة ستسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل عام عملاً بمبدأ التأثير .

- قامت الهيئة بإعداد مقترح للإفصاحات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالمناخ ESG Reporting لتقييم الحالة القائمة status quo حيث تضمن التقرير مجموعة من مؤشرات الأداء المتعلقة بالمعايير البيئة والاجتماعية والحوكمة المتعلقة بالتغير المناخي والذي يعتبر خطوة أولى في طريق التطبيق الشامل.

ولتعزيز الممارسات المستدامة في مجال التأمين، فقد كان من بين النقاط التي وضعتها الهيئة ضمن أولوياتها للمرحلة القادمة ما يلي :

- العمل مع المؤسسات الدولية لتطوير نماذج الأعمال لدمج المخاطر المتعلقة بتغير المناخ في هيكل إدارة المخاطر للشركات والهيئات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية، وخاصة في قطاع التأمين.
- تعزيز دور التكنولوجيا في التصدي لمخاطر المناخ والتنبؤ بها في القطاع المالي غير المصري، خاصة قطاع التأمين.
- التعاون مع الاتحاد المصري للتأمين في توسيع قاعدة الشمول التأميني (Inclusive Insurance).

3-2 دور الاتحاد المصري للتأمين فى تطبيق ممارسات التنمية المستدامة :

توجد قناعة كملة لدى الاتحاد المصري للتأمين أنه لا غنى عن السير في ركب الاستدامة ويدرك الاتحاد جيداً للتأمين مفهوم التنمية المستدامة ويعمل على نشر الوعي والثقافة بمبادئ التأمين المستدام والاستثمار المسئول ويرى الاتحاد أن عوامل الاستدامة الرئيسية، المتوفرة في صناع التأمين العالمية، تجعل شركات التأمين تتمتع بوضع فريد يمكنها من مواجهة التحديات البيئة والاجتماعية والحوكمة في ضوء دورها الثلاثي المتميز كمديرين للمخاطر وكناقلين للمخاطر وكمستثمرين، كما يتضح من الشكل التالى.

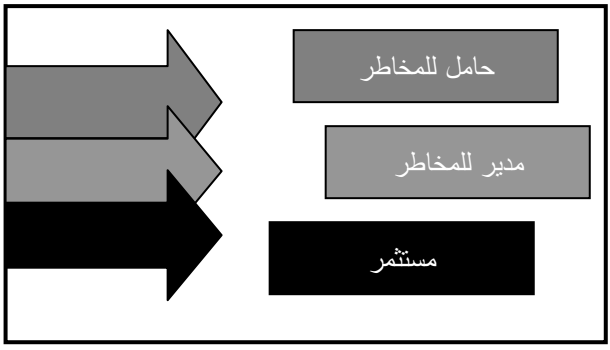

الشكل رقم (3) الدور الثلاثي للتأمين

(المصدر : الاتحاد المصري للتأمين – نشرة أسبوعية رقم 88)

وفي 9 أبريل 2019، عُقد في مصر الحدث الأول من نوعه بالشرق الأوسط وشمال إفريقياً، حيث نظمت الهيئة العامة للرقابة المالية والاتحاد المصري للتأمين بالتعاون مع مبادرة PSI لقاء للأطراف المعنية بالسوق المصري حول التأمين المستدام وكيفية تشكيل أجندة التأمين المستدام في مصر والمنطقة . وعلى هامش لحدث، تم الاتفاق مع الهيئة العامة للرقابة المالية على تكوين لجنة فنية بالاتحاد للتأمين

المستدام لتمثل النواة الأولى لخدمة قطاع التأمين. (التحاد المصرى للتأمين، نشرة اسبوعية رقم 88، 2019)

وقد بادر الاتحاد المصري للتأمين في عام 2019 بإعداد إستراتيجي تهدف إلى تحقيق الشمول التأميني من خلال وصول لخدمات التأمينية إلى المواطنين الذين لا تصل إليهم تلك الخدمات وتطبيق مبادئ الحوكمة والاستدامة . ورأي الاتحاد أن دمج مبادئ الاستدامة في إستراتيجية قطاع التأمين تمثل فرصة جديرة بالاهتمام لتحقيق مكاسب مستمرة على المدى الطويل، وفي نفس الوقت الحفاظ على المجتمع والبيئة . ولذلك تبني الاتحاد، عند بدء تطبيق ممارسات الاستدامة خطة مدروسة لتحقيق الاستدامة في قطاع التأمين، على الصعيد المؤسسي داخلياً وخارجياً، كما بالشكلين التاليين رقم (4)،(5) . (التحاد المصرى للتأمين، نشرة اسبوعية رقم 88، 2019)

شكل رقم (4) يوضح دور الاتحاد المصرى للتأمين، على الصعيد المؤسسى الداخلى، فى نشر مبادئ التأمين المستدام

شكل رقم (5) يوضح دور الاتحاد المصرى للتأمين، على الصعيد المؤسسى الخارجى، فى نشر مبادئ التأمين المستدام.

كما اقترح الاتحاد، بالتعاون والتنسيق مع الهيئة العامة للرقابة المالية، عدداً من الإجراءات لتوعية شركات التأمين بأهمية التأمين المستدام والإجراءات التي يتعين على الشركات تطبيقها، كان من بينها ما يلي:- (الاتحاد المصرى للتأمين ، صناعة التأمين ومبادئ التأمين المستدام، نشرة رقم 85، 2019)

- تأسيس لجنة فنية للتأمين المستدام بالاتحاد (اللجنة العامة للتأمين المستدام)، وبعضوية الهيئة العامة للرقابة المالية، تقوم بوضع خطة عمل تتضمن كيفية وخطوات إدماج التأمين المستدام في قطاع التأمين المصري .
- إعداد دليل عام للتأمين المستدام، وتقديمه للشركات العاملة بسوق التأمين المصري لنشر الوعي بالمبادئ العامة للتأمين المستدام والتعاون مع اللجان الفنية بالاتحاد المصري للتأمين لإدراج مبادئ التأمين المستدام على كافة فروع التأمين، وكيفية تضمينها داخل سلسلة قيمة التأمين (تصميم وإدارة المنتجات – الاكتتاب – التوزيع والتسويق – خدمة العملاء – إدارة التعويضات) .

- تنظيم لقاءات متخصصة لشركات التأمين في حوار بناء حول معنى وأهمية مبادئ التأمين المستدام في قطاع التأمين المصري وزياد وعي هذا القطاع ومواكبة التطورات العالمية في هذا الشأن .
- دراسة تجارب الدول الأخرى في مجال التأمين المستدام .
- العمل على تطبيق مبادئ التأمين المستدام من خلال دمج القضايا البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة في إستراتيجية الشركة لإدارة المخاطر .
- تعزيز دمج المخاطر البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة في سياسة الاكتتاب في التأمين.
- العمل على استخدام مبادئ الاستثمار المسئول وتحفيز الاستثمارات الخضراء .
- إدماج مخاطر معايير حوكمة الاستدامة الثلاثية ESG ضمن أعمال لجنة إدارة المخاطر، وإدراجها ضمن دليل إدارة المخاطر بالشركة .
- إعداد تقارير دورية عما حققته الشركة من تقدم في مجال الاستدامة، لتحسين الشفافية .
- أن تعمل شركات التأمين على تحقيق ما يلي :
  - تنظيم برامج تدريبية حول قضايا معايير حوكمة الاستدامة الثلاثية (ESG) للعاملين بالشركة .
  - تنظيم ندوات لرفع مستوى الوعي لدى حاملي الوثائق والوسطاء وشركاء الأعمال بشأن قضايا الاستدامة.
  - العمل على إدماج المخاطر البيئية والبيئية والحوكمة ضمن سياية الشركة واستراتيجيتها.

عندما بادر الاتحاد المصري للتأمين في عام 2019 بإعداد إستراتيجيته للمرحلة القادمة والتي تهدف إلى تحقيق الشمول التأميني من خلال وصول الخدمات التأمينية إلى المواطنين الذين لا تصل إليهم تلك الخدمات وتطبيق مبادئ الحوكمة والاستدامة؛ قام الاتحاد بوضع عدداً من الأدوات والمبادرات التي تساهم في أن يكون، التأمين جزءاً هاماً من إستراتيجيته بما يساهم في تحقيق الشمول التأميني الذي بدوره يحمي ويعزز التنمية الاقتصادية المستدامة بجمهورية مصر العربية . وقد اتخذ الاتحاد عدة خطوات في هذا الصدد :

1- التعاون مع الهيئة العامة للرقابة المالية (لجنة وضع خارطة طريق للتأمين المستدام) لوضع إستراتيجية التأمين المستدام بسوق التأمين المصري والقيام بالتوعية اللازمة لشركات التأمين عن طريق إتاحة المعلومات الخاصة بالتطبيق والرقابة .

2- التعاون مع لهيئة العامة للرقابة المالية في دراسة التشريعات والقرارات التي من شأنها تفعيل مبادئ التأمين المستدام في جمهورية مصر العربية مع دراسة أهم التحديات التي يمكن أن يواجهها التطبيق الفعلي وإجراء الحوار المجتمعي الدائم مع الشركات .

3- قام الاتحاد باستحداث اللجنة العامة للتأمين المستدام والتي بدأت في إعداد الدليل المصري للاستدامة في شركات لتأمين .

استنتاجات وتوصيات :

تتمثل اهم الاستنتاجات فيما يلى:-

1- إعداد خطط إستراتيجية للاستدامة سواء من جانب هيئة الرقابة المالية أو الاتحاد المصري للتأمين.

2- عقد العديد من الاتفاقات والشراكات مع جهات دولية وإقليمية، خاصة مبادرة التمويل التابعة للأمم المتحدة لتعزيز ممارسات الاستدامة والتعاون المشترك وتبادل الخبرات في هذا المجال.

3- إنشاء مركز إقليمي للتمويل المستدام، خصيصاً لتعزيز التمويل المستدام في مصر وإفريقيا والشرق الأوسط في القطاع المالي غير المصرفي .

4- تأسيس إدارة للتنمية المستدام تابعة للهيئة العامة للرقابة المالية .

5- إلزام هيئة الرقابة المالية لشركات التأمين بتقديم تقارير ربع سنوية عن امتثالها لتدابير ومتطلبات حوكمة الاستدامة الثلاثية (ESG) والافصاح المالى المتعلق بالمناخ (TFCD) أو توضيح سبب عدم الامتثال والخطوات التي اتخذتها الشركات للتوافق مع معايير الإفصاح .

6- تأسيس لجنة فنية للتأمين المستدام بالاتحاد، وبعضوية الهيئة العامة للرقابة المالية، تقوم بوضع خطة عمل تتضمن كيفية وخطوات إدماج التأمين المستدام في قطاع التأمين المصري .

7- إعداد دليل عام للتأمين المستدام، وتقديمه للشركات العاملة بسوق التأمين المصري .

وتتمثل اهم التوصيات فيما يلى:-

1- بحث استحداث تشريعات بفرض أنواع محددة من التأمينات الإلزامية تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل مجتمعي مسئول، في ضوء دراسات تحليلية لكل قضايا التنمية المستدامة والبيئة الأكثر تأثيراً في المجتمع المصري.

2- أن تحرص شركات التأمين المصرية على تطبيق ممارسات الاستدامة والامتثال بشكل تام، حيث يتوقع أن يؤثر ذلك على توجهات العملاء نحو اختيار التأمين في المستقبل.

3- إدراج مفاهيم الاستدامة والشمول المالي والتنمية الخضراء، وما يتعلق بها، في التعليم في التخصصات ذات الصلة.

4- إنشاء وإدارة قواعد بيانات متخصصة في مجالات الاستدامة، وإتاحتها للباحثين.

5- أن يخصص الاتحاد المصري للتأمين، على موقعه الإلكتروني، قسماً للجان والإدارات الفنية التي تم تشكيلها أو إنشاؤها خصيصاً لأغراض الاستدامة وقضاياها، وأن يُعرض في الصفحة الخاصة بكل لجنة أو إدارة أهم نتائج أعمالها وتقارير نتائجها.

المراجـــع :

اولا: المراجع العربيــة :

- **الابحاث العربية**

1- بدوي، هدى محمد السيد (2019)، مساهمة مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة : دولة السودان، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، كلية التجارة، مجـ 73، ع 1، ص 216-241 .

2- بوزيتونة، دنيا وبوقنة صبرينة (2020)، مساهمة مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة : دولة السودان، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة .

3- زربيط، هاجر، عين، سعاد، بن علي، عفاف (2022)، مساهمة مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة : تجارب دولية ماليزيا، المملكة العربية السعودية، الجزائر، جامعة الشهيد حمه الأخضر الوادي، الجزائر

4- محمد عبد الطيف زايد ،"اثر تطبيق مفهوم الاستدامة يابعادها الثلاثة الاقتصادى والاجتماعى والبيئى على سوق التأمين المصرى"، بحث مقدم الى اللجنة العلمية الدائمة لترقية الاساتذة والاساتذة المساعدين بحث غير منشور، 2022 .

5- لبرش، سارة وإدريس (2021)، مساهمة التأمين في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة مجمع أليانز، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 2، ص 149-170 .

- **تقارير ونشرات ومواقع إلكترونية :**

- الاتحاد المصري للتأمين (2019)، دمج صناعة التأمين ومبادئ التأمين المستدام، نشرة رقم 85 .
- الاتحاد المصري للتأمين (2019)، الاستثمار المستدام " المسئول "، نشرة رقم 88 .
- الاتحاد المصري للتأمين (2022)، الممارسات البيئة والاجتماعية والحوكمة، نشرة رقم 244.
- آفاق وتحديات إستراتيجية التنمية المستدامة في مصر، الهيئة العامة للاستعلامات، جمهورية مصر العربية، يونيو 2022 .
- الكتاب الاحصائى السنوى عن نشاط التأمين فى مصر، الهيئة المصرية للرقابة على التأمين: 2022/2021.

- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مبادرة التمويل (https//www.unepf.org/regions/Africa-middle-east).
- دليل مصطلحات الحوكمة والتنمية المستدامة، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، جمهورية مصر العربية، 2022 .
- مبادئ التأمين المستدام، مبادرة التمويل، برنامج الأمم المتحدة البيئة (UNEP FI)، جنيف، سويسرا، يونيو 2012 (www.unepfi.org/psi).
- محمود محي الدين، تمويل التنمية المستدامة في مصر الأسبوع العربي للاستدامة، جامعة الدول العربية، القاهرة، فبراير 2022 .
- الموقع الإلكتروني لمنظمة الأمم المتحدة، التنمية المستدامة (http://unsd.un.org/ar) .
- الندوة العربية للشمول المالي والتأمين المستدام، قاعة عايدة، فندق ماريوت، القاهرة (23-2020/2/24).
- الهيئة العامة للرقابة المالية (759 – https://fra.gov.eg/fra-news/efsa-)
- الهيئة العامة للرقابة المالية، (786 – https://fra.gov.eg/fra-news/efsa-)
- الهيئة العامة للرقابة المالية، تقرير الاستدامة السنوي 2021 .
- تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية 2019
- https://s3.amazonaws.com/sustainabledevelopment.report/2019/arab_region_index_and_dashboards_arabic.pdf.
- https://dashboards.sdgindex.org

ثانيا: المراجع الاجنبيـــة :

1- Akomea-Frimpong, I., D. Adeabah, D. Ofosu, and E.J. Tenakwah. (2021), A review of studies on green finance of banks, research gaps and future directions. *Journal of Sustainable Finance and Investment*. https://doi.org/10.1080/20430795, 2020, 1870202.

2- AlQershi, N. Saufi, R., okht S., Muhammad N., Bin Yuosoff, M. (2022) Is strategic orientation always beneficial? A meta-analysis of the relationship between innovation and business sustainability: A dynamic capabilities perspective from Malaysian insurance companies, *Sustainable Futures 4100075*.

3- AlQubaisi, K. & Nobanee, H. (2021), The Impact of Sustainability on Performance of Insurance Companies.

4- Gatzert, N., Reichel, P. & Zizmann, A. (2020) Sustainability risks & opportunities in the insurance industry. *ZVersWiss* 109, 311-331.

5- Popa, A. F., Jimon, S. A., David, D. and Sahlian, D.N. (2021) Influence of Fiscal Policies and Labor Market Characteristics on Sustainable Social Insurance Budgets – Empirical Evidence from Central and Eastern European Countries, *Sustainability*.

6- Terdpaopong, K. and Rickards, R. C. (2021) The Non-Life Insurance Companies' Resilience and the Historic 2011 Floods; Some Recommendations for Greater Sustainability, *Sustainability*.